الأمم المتحدة

TD/B/EX(50)/5

Distr.: General
26 July 2010
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية الخمسون

جنيف، ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية الخمسين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠

(A) GE.10-51347 050810 110810

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً – افتتاح الدورة

١- افتتح الدورة رئيس مجلس التجارة والتنمية، السيد جون فيدر (لكسمبرغ).

ثانياً – إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ١ من جدول الأعمال)

٢- أقر المجلس في جلسته العامة جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة TD/B/EX(50)/1، بعد تعديل البند ٢ من جدول الأعمال. وتم الاتفاق على أن البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت، وكذلك الإشارات إليه في جداول الأعمال والتقارير المقبلة، ينبغي أن يعبّر عن مفهوم الأنشطة المضطلَع بها "لدعم أفريقيا" بدلاً من "لصالح أفريقيا". ومن ثم، كان جدول أعمال الدورة التنفيذية كما يلي:

١- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٢- الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لدعم أفريقيا

٣- المسائل التي تتطلب إجراءً من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة:

(أ) تقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورتها الثانية وجدول أعمال دورتها الثالثة

(ب) تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن دورتها الثانية وجدول أعمال دورتها الثالثة

(ج) مواضيع لاجتماعات الخبراء الأحادية السنة/المتعددة السنوات القادمة

(د) تقرير الفرقة العاملة

٤- مسائل أخرى

٥- تقرير المجلس عن دورته التنفيذية الخمسين.

ثالثاً – موجز الرئيس

ألف – الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لدعم أفريقيا

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٣- قدّمت الأمانة لمحة موجزة عن الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد لدعم أفريقيا في عام ٢٠٠٩، كما جاء في الوثيقة TD/B/EX(50)/2. وتم الإعراب في البيانات التي تلت ذلك عن الامتنان والتقدير لما يقوم به الأونكتاد من عمل ولمساهمته في التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

٤- وأدلى ببيانات كل من السيد هشام بدر (مصر) باسم المجموعة الأفريقية، والسيد رودولفو رِييس رودريغيس (كوبا) باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، والسيد خوندكير طلحة (بنغلاديش) باسم المجموعة الآسيوية، والسيد أندريس لامولياتي (شيلي) باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والسيد مارك تونوس (بلجيكا) باسم الاتحاد الأوروبي، والسيد فيدريكو غونزاليس (باراغواي) باسم مجموعة البلدان النامية غير الساحلية، والسيد رافي بهاتاراي (نيبال) باسم مجموعة أقل البلدان نمواً، والسيد باباكار كارلوس إمبايي (السنغال)، والسيد نسيم كاواوي (الجزائر)، والسيد أوتو هانس فان مايرسن (الولايات المتحدة)، والسيدة وانغ جينغلي (الصين)، والسيد سيهاساك فوانغكيتكييو (تايلند) والسيد داريوس كوريك (سويسرا).

١- تأثير أنشطة الأونكتاد

٥- رحب العديد من المشاركين بالتغييرات التي أُدخلت على تقرير أنشطة الأونكتاد لدعم أفريقيا، لكنهم طلبوا أن يكون التقرير تحليلياً أكثر في المستقبل. واقترحوا بوجه خاص تقديم المزيد من المعلومات بشأن مدى تأثير وفعالية أنشطة الأونكتاد في أفريقيا. وأُشير إلى أن المعلومات بشأن فعالية أنشطة الأونكتاد مفيدة بوجه خاص لأن الشركاء في التنمية الذين يمولون تلك الأنشطة يواجهون تخفيضات للميزانية. وفي هذا الصدد، قيل إنه ينبغي استكمال التقرير بآراء المستفيدين من الأنشطة، حتى يتسنى تقييم الفعالية على نحو أفضل. ودعا المشاركون أيضاً إلى وضع مؤشرات أداء كمية.

٦- ولاحظ بعض المشاركين أن غموضاً يكتنف بعض فروع التقرير. فقد لوحظ بوجه خاص أنه من الصعب التمييز بين الأنشطة التي أُنجزت خلال الفترة موضوع الاستعراض وتلك التي أُنجزت في سنوات أخرى. ولوحظ كذلك أن بعض العناوين تكاد لا تمت بصلة إلى الموضوع الذي يتم تناوله في إطارها. وطلب المشاركون إعداد جدول مختصر بالأنشطة يتضمن معلومات من قبيل المنطقة المستفيدة أو البلد المستفيد، والنفقات، وحالة التنفيذ.

٧- وقُدم اقتراح بأن يُسلط التدقيق المقبل الذي سيتناول المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد لأقل البلدان نمواً وللبلدان النامية غير الساحلية وللدول النامية الجزرية الصغيرة وغيرها من الاقتصادات الضعيفة البُنية والسريعة التأثر بعض الضوء أيضاً على مدى تأثير أنشطة الأونكتاد في أفريقيا، كما اقتُرح أن يخصِّص الأونكتاد موارد كافية - بشرية ومالية - للأنشطة التي تُنفّذ لصالح أفريقيا.

٢- المجالات ذات الأولوية

٨- شدّد العديد من المشاركين على أهمية التحويلات المالية بوصفها مورداً من موارد التنمية في أفريقيا يمكن أن يكمّل المساعدة الإنمائية الرسمية. ولذلك، طلب المشاركون إلى الأونكتاد أن يواصل عمله التحليلي لهذا الموضوع. ونوّهوا أيضاً بما يضطلع به الأونكتاد من عمل في مجالات أخرى من مجالات تمويل التنمية، كالإيرادات العامة وهروب رأس المال.

٩- وأكّد عدة مشاركين أهمية تمتع البلدان الأفريقية بهامش من الحرية في مجال السياسات العامة، لا سيما في أعقاب الأزمة، لتمكينها من مواصلة انتهاج استراتيجياتها الإنمائية الوطنية الخاصة بها؛ ولذلك، فإن العديد من المشاركين رحّبوا بعمل الأونكتاد المتعلق بهذا الموضوع. غير أن أحد المشاركين أعرب عن اختلافه مع تحليل الأونكتاد لهذه المسألة.

١٠- وشدّد عدة مشاركين على أهمية التنويع الاقتصادي وتطوير القدرات الإنتاجية بالنسبة لتنمية البلدان الأفريقية وزيادة مشاركتها في الاقتصاد العالمي. وتم الإقرار بما ينجزه الأونكتاد من عمل في هذا المجال.

١١- وأكّد بعض المشاركين أهمية نقل التكنولوجيا في زيادة النمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا. وشُجّع الأونكتاد على الاضطلاع بأنشطة تتعلق بنقل التكنولوجيا بما يتمشى مع اتفاق أكرا.

١٢- وأشيرَ إلى تغير المناخ والأمن الغذائي وحقوق الملكية الفكرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها مجالات تستدعي الاهتمام في ما يقوم به الأونكتاد من بحوث وتحليل سياساتي لدعم تنمية أفريقيا.

١٣- وأبرز متكلم آخر أهمية بذل الجهود من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، وأكّد على ضرورة توسيع نطاق ولاية البنوك المركزية لتشمل تلبية احتياجات التنمية ولا تقتصر على مجرد احتواء التضخم، كما دعا إلى وضع قواعد لحماية منتجات أقل البلدان نمواً ولتشجيع التحول الصناعي في هذه البلدان.

١٤- وأثنى العديد من المشاركين على الجهود التي يبذلها الأونكتاد من أجل مساعدة البلدان النامية في سعيها إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ودعوا إلى مواصلة الجهود المبذولة في هذا المجال. وتم التأكيد على أن اللجنة الفرعية المعنية بأقل البلدان نمواً في منظمة التجارة العالمية تعمل بنشاط وتبذل جهوداً مكثّفة بغية تسريع انضمام أقل البلدان نمواً إلى المنظمة.

١٥- وطلب بعض المشاركين أيضاً الاهتمام بالاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية.

٣- المسائل التنظيمية

١٦- في المداخلات التي تلت عرض التقرير، سلّط المشاركون الضوء على مسألتين هما: (أ) ملء منصب مدير شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة الذي لا يزال شاغراً؛ (ب) حاجة الشعبة المذكورة، وكذلك الأونكتاد، إلى مزيد من الموارد. وفيما يتعلق بالمسألة الأولى، شدّد بعض المشاركين على الضرورة الملحة لتعيين مدير الشعبة، وطلبوا إلى الأمانة موافاتهم بآخر مستجدات عملية ملء ذلك المنصب الشاغر. ورداً على ذلك، قالت الأمانة إنه تم فرز المرشحين وإجراء مقابلات معهم وإن الإجراءات الإدارية قد بلغت مرحلتها النهائية.

١٧- وفيما يخص مسألة الموارد، اعترف المشاركون بمساهمات شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، والأونكتاد بصورة أعم، في دعم أفريقيا. غير أن بعض المشاركين أشاروا أيضاً إلى أنه من الضروري تقوية الشعبة والمنظمة ككل ونادوا بزيادة الموارد، ودعا أحد المندوبين إلى تخصيص مزيد من الموارد للأونكتاد.

١٨- وأحاط المجلس علماً بالوثيقة التي أعدّتها الأمانة تحت عنوان "الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا" (TD/B/EX/(50)/2).

باء - حلقة النقاش: الأزمة المالية والسياسة الاقتصادية الكلية وتحديات التنمية في أفريقيا

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٩- عُقدت حلقة نقاش من الساعة الثالثة إلى الساعة السادسة من بعد ظهر يوم ٨ تموز/يوليه ٢٠١٠ لمناقشة البند ٢ من جدول الأعمال. وكان فريق المناقشة مكوناً من السيدة لينا موهوهلو، محافِظة بنك بوتسوانا، غابورون، بوتسوانا؛ والسيد أولو أجاكاييه، مدير البحوث في الاتحاد الأفريقي للأبحاث الاقتصادية، نيروبي، كينيا؛ والسيد آكبان إيكبو، المدير العام لمعهد غرب أفريقيا للإدارة المالية والاقتصادية، لاغوس، نيجريا. وأدلى السيد سوباتشاي بانيتشباكدي، الأمين العام للأونكتاد، بملاحظات افتتاحية أثناء الجلسة.

٢٠- ومن أهم الأسئلة التي تناولها فريق المناقشة:

(أ) ما هي الدروس التي ينبغي أن تستخلصها أفريقيا من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية؟

(ب) كيف يمكن للبلدان الأفريقية أن تستفيد بشكل أكثر فعالية من السياسات الاقتصادية الكلية من أجل التنمية؟

(ج) ما هو دور الدولة في التنمية الاقتصادية لأفريقيا؟ وما الذي ينبغي أن تركّز عليه سياسات أفريقيا الزراعية والصناعية في فترة ما بعد الأزمة؟

(د) كيف ينبغي للبلدان الأفريقية أن تستعد للتعافي في مرحلة ما بعد الأزمة؟ وكيف يمكن للشركاء في التنمية وللمجتمع الدولي الإسهام في هذا المجهود؟

٢١- وقد أثيرت المسائل التالية أثناء النقاش التفاعلي الذي تلا عروض أعضاء فريق المناقشة:

١- أداء أفريقيا الاقتصادي في الآونة الأخيرة

٢٢- كانت البلدان الأفريقية، قبل بداية الأزمة المالية العالمية، تسجل تقدماً هاماً في الأداء الاقتصادي، إذ سجلت معدل نمو سنوي بلغ في متوسطه نحو ٦ في المائة على مدى

الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظت حالات انخفاض كبير في معدل التضخم في بعض البلدان. ويعود الفضل في تحقيق هذه المكاسب، إلى حد كبير، إلى تحسن الإدارة الاقتصادية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وزيادة الطلب على الصادرات. إلا أنه لوحظ أن الأزمة المالية العالمية كانت تنتقص ببطء من تلك المكاسب في الأداء الاقتصادي. وتشير التقديرات إلى أن الأزمة قد خفّضت معدل نمو أفريقيا في عام ٢٠٠٩ بنحو أربع نقاط مئوية، مقارنةً بالمتوسط التاريخي المسجّل على مدى الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧.

٢٣- ورغم أن أفريقيا كانت قد حققت مكاسب في الأداء الاقتصادي على مدى السنوات الأخيرة، فإن ركائز التنمية الاقتصادية في المنطقة لا تزال هشة. فحالات تزايد النمو التي لوحظت في المنطقة قبل الأزمة لم تؤدِّ إلى أي تغير ملحوظ في بنية الاقتصادات الأفريقية. ولا تزال المنطقة تعتمد على السلع الأساسية. ومن الضروري زيادة الجهود الرامية إلى تنويع الاقتصادات الأفريقية من أجل إرساء دعائم النمو المتواصل كما أن هناك حاجة إلى تحقيق نمو أشمل. وتنبغي على الخصوص زيادة إدماج النساء والشباب في عملية النمو.

٢- طرائق التصدي للأزمة

٢٤- بخلاف ما كان يجري في الماضي، تصدّت العديد من البلدان الأفريقية بشكل مناسب للأزمة الحالية، إذ انتهجت سياسات لمواجهة التقلبات الدورية في القطاعين النقدي والمالي وفي القطاع الضريبي أحياناً. وقد خفّف هذا التصدي السياساتي السريع والمناسب من الأثر السلبي للأزمة على أفريقيا. فالبلدان التي كانت تسجل معدلات تضخم متدنية وتملك احتياطات كبيرة من النقد الأجنبي وتسجل فوائض مالية في بداية الأزمة كان لديها هامش حرية أكبر لانتهاج سياسات لمواجهة التقلبات الدورية كرد فعل على الأزمة.

٢٥- وقد ساعدت المنظمات الإقليمية الأفريقية أيضاً أفريقيا على تحمّل وطأة التباطؤ العالمي عن طريق توفير السيولة وإنشاء لجنة لرصد أثر الأزمة وتقديم توصيات. وقد أدت مؤسسات مالية دولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، دوراً إيجابياً في تصدي أفريقيا للأزمة عن طريق زيادة الدعم المالي وصرف القروض بصورة أسرع وأكثر مرونة.

٣- دور الدولة

٢٦- من الدروس المستخلصة من الأزمة الراهنة ضرورة تحقيق الحكومات لتوازن مناسب بين دور الدولة ودور الأسواق. ففي حين أن آلية السوق تؤدي دوراً هاماً في أي اقتصاد، لا بد أن تقوم الحكومات بتنظيم الأسواق لضمان تأديتها وظائفها بطرائق تحقق نتائج محبَّذة اجتماعياً. وحتى تقوم الدولة بهذه الوظيفة على نحو فعال، يجب أن تتوفر لديها مؤسسات ملائمة وذات كفاءة وأن تتمتع أيضاً بهامش من الحرية لوضع السياسات العامة. وينبغي لها كذلك أن تسترشد بمبادئ الحكم الرشيد وأن تتمسّك بها.

٢٧- والأزمات المالية والاقتصادية هي من سمات اقتصادات السوق وما فتئت تزداد تواتراً، لذا ينبغي أن تكون البلدان الأفريقية على استعداد للتصدي لها عند وقوعها. وبإمكان الحكومات أن تنمي مرونتها في التعاطي مع الأزمات المالية وغيرها من الصدمات عن طريق ادخار قدر أكبر من عائدات السلع الأساسية أثناء فترات الازدهار، وكذلك عن طريق تنويع اقتصاداتها. ومن شأن تعزيز الجهود لزيادة تعبئة الموارد الداخلية أن يعزز بدوره قدرات الحكومات على التعامل مع الأزمات في المستقبل.

٢٨- وينبغي للدولة أيضاً، في إطار أداء وظائفها، أن تفسح مجالاً للقطاع الخاص لكي يعمل. وينبغي ألاّ تتخذ إجراءات تضيّق على نشاط القطاع الخاص.

٤- إنعاش النمو في فترة ما بعد الأزمة

٢٩- من التحديات التي تواجه البلدان الأفريقية بعد أن دخلنا مرحلة التعافي من الأزمة تحديد كيفية بلوغ وتجاوز معدلات النمو التي سُجلت قبل الأزمة. وينبغي تنويع الاقتصاد حتى يتحقق نمو اقتصادي مرتفع ومتواصل في المنطقة. إلاّ أن تنويع الاقتصادات الأفريقية لن يحدث دون بذل الدول جهوداً كبيرة لوضع وتنفيذ سياسات صناعية فعالة. وفي هذا الصدد، ثمة حاجة إلى مزيد من الاستثمارات في الهياكل الأساسية والتعليم العالي. وهناك حاجة أيضاً إلى زيادة فرص الحصول على التمويل في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء.

٣٠- والتعاون الإقليمي حيوي بالنسبة لبناء أسواق إقليمية وتعزيز نمو الاقتصادات الأفريقية وزيادة اندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي. وينبغي الإسراع في عمليات الاندماج الإقليمي في أفريقيا. غير أنه قيل إنه ينبغي أن تكون للبلدان، عند القيام بذلك، حرية الانضمام إلى عمليات الاندماج متى صارت مستعدة لذلك. وقد وافق رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الأفريقي على إنشاء بنك مركزي أفريقي وبنك استثمار أفريقي وصندوق نقد أفريقي. وقيل إنه من شأن هذه المؤسسات أن تؤدي دوراً هاماً في الدفع قدماً بالاندماج الإقليمي وفي التصدي للصدمات في المستقبل. وينبغي للحكومات الأفريقية أن تسرِّع عملية إنشاء تلك المؤسسات.

٣١- وقيل إنه ينبغي للبلدان الأفريقية أن تعود إلى العمل بالتخطيط الاقتصادي في عمليات صنع السياسات الخاصة بها لكي تكفل تماسكها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومات الأفريقية أن تضع رؤية استراتيجية لما تريد أن تحققه على المدى المتوسط والطويل. وقد فقد معظم البلدان القدرة على التخطيط، لذلك فإن دعم تنمية القدرات أمر ضروري. وينبغي أيضاً بذل الجهود من أجل تشجيع جمع البيانات وتحليلها بوصفهما عنصرين بالغي الأهمية في عملية التخطيط.

٥- علاقات الشراكة

٣٢- إن البلدان الأفريقية بحاجة إلى إنشاء علاقات شراكة أكثر فعالية حتى تتحمّل وطأة التباطؤ العالمي وحتى تبني قدرتها على التعامل بمرونة مع الصدمات وتحقِّق نمواً مرتفعاً ومتواصلاً.

وينبغي أن يفي الشركاء في التنمية بالتزاماتهم المالية تجاه أفريقيا. وفي مجال التجارة، ينبغي لهؤلاء الشركاء أن يساعدوا المنطقة على تنمية قدرتها التجارية قبل أن يُطلب منها اعتماد إصلاحات تجارية شاملة. وهناك أيضاً حاجة إلى الإدارة الرشيدة على الصعيد الدولي. وينبغي أن يكون للبلدان الأفريقية بوجه خاص صوت أعلى وتمثيل أوسع في البنية الدولية الجديدة الآخذة في التشكُّل. وتنبغي كذلك حمايتها من النزاعات القضائية مع الصناديق الجشعة.

٣٣- ورغم أن البلدان الأفريقية تفضِّل الحصول على أفضليات من جانب واحد في اتفاقات التجارة التي تبرمها مع البلدان المتقدمة، تجدر الإشارة إلى أن تلك الأفضليات قد يكون لها أثر سلبي على الاستثمار الأجنبي بسبب تزايد عدم التيقن الناجم عن الغموض الذي يكتنف في كثير من الأحيان مدة التمتع بتلك الأفضليات.

جيم - المسائل التي تتطلب إجراء من المجلس والناشئة عن تقارير وأنشطة هيئاته الفرعية أو المتصلة بهذه التقارير والأنشطة

١- تقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورتها الثانية وجدول أعمال دورتها الثالثة

(البند ٣(أ) من جدول الأعمال)

٣٤- أحاط المجلس علماً بتقرير لجنة التجارة والتنمية عن أعمال دورتها الثانية (TD/B/C.I/13) وأيّد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

٣٥- وأقر المجلس المواضيع التي ستنظر فيها لجنة التجارة والتنمية في عام ٢٠١١، وطلب إلى الأمانة أن تضيفها إلى البنود المعتادة في جدول الأعمال. وبالتالي، يكون جدول أعمال الدورة المؤقت كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٣ تقارير اجتماعات الخبراء:

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات - (تضاف العناوين لاحقاً)

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

(ج) تقارير اجتماعات الخبراء الأحادية السنة - (تضاف العناوين لاحقاً)

٤- تقييم تطور النظام التجاري الدولي وزيادة مساهمته في التنمية وفي التعافي الاقتصادي

٥- إدماج البلدان النامية في سلاسل الإمداد العالمية، بوسائل منها إضافة قيمة إلى صادراتها

٦- تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

٢- تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن دورتها الثانية وجدول أعمال دورتها الثالثة

(البند ٣(ب) من جدول الأعمال)

٣٦- أحاط المجلس علماً بتقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن دورتها الثانية (TD/B/C.II/10) وأيّد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

٣٧- وأقر المجلس المواضيع التي ستنظر فيها لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية في عام ٢٠١١ وطلب إلى الأمانة أن تضيفها إلى البنود المعتادة في جدول الأعمال. وبالتالي، يكون جدول أعمال الدورة المؤقت كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تقارير اجتماعات الخبراء:

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات - (تضاف العناوين لاحقاً)

(ب) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ

(ج) تقارير اجتماعات الخبراء الأحادية السنة - (تضاف العناوين لاحقاً)

٤- تشجيع الاستثمار من أجل التنمية: الممارسات الفضلى لتقوية الاستثمار في البنية التحتية الأساسية في البلدان النامية

٥- تعزيز القدرات الإنتاجية من أجل التنمية، بوسائل منها تدعيم سياسات تنظيم المشاريع وتحسين السياسات المتعلقة بالعلوم والابتكار

٦- تشجيع وتعزيز التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

٣- مواضيع لاجتماعات الخبراء الأحادية السنة/المتعددة السنوات القادمة

(البند ٣(ج) من جدول الأعمال)

٣٨- أقر المجلس الموضوع التالي لكي يتناوله اجتماع الخبراء الأحادي السنة الذي سيعقد في عام ٢٠١١ ويقدَّم تقريره إلى لجنة التجارة والتنمية:

- تحقيق الاستفادة القصوى من الأثر الإنمائي للتحويلات المالية

٣٩- وأقر المجلس الموضوع التالي لكي يتناوله اجتماع الخبراء الأحادي السنة الذي سيعقد في عام ٢٠١١ ويقدَّم تقريره إلى لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية:

- مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل ونشر التكنولوجيا والدراية العملية من أجل التنمية المستدامة في البلدان النامية، وخاصة في أقل البلدان نمواً

٤٠- وأقر المجلس المواضيع التالية لكي يتناولها اجتماع الخبراء المتعدد السنوات المعني بالتعاون الدولي: التعاون بين بلدان الجنوب والتكامل الإقليمي:

(أ) تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب لبناء القدرات الإنتاجية، بما في ذلك قدرات القطاع الزراعي، في البلدان النامية وفي الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية

(ب) تمويل التجارة ودور المؤسسات المالية الإقليمية في تشجيع التجارة والاستثمار فيما بين بلدان الجنوب.

٤- تقرير الفرقة العامة

(البند ٣(د) من جدول الأعمال)

٤١- أحاط المجلس علماً بتقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها الخامسة والخمسين (TD/B/WP/220) وأيّد الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

التقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات التقييم الخارجي المستقل لبرنامج الأونكتاد للسلع الأساسية

٤٢- قدّمت الأمانة التقرير المرحلي عن تنفيذ توصيات التقييم الخارجي المستقل لبرنامج الأونكتاد للسلع الأساسية، كما جاء في الوثيقة TD/B/EX(50)/4.

٤٣- وأعاد عدة مشاركين تأكيد أهمية عمل الأونكتاد في مجال السلع الأساسية. وأُثني بوجه خاص على ما قام به الأونكتاد من أجل تيسير إبرام الاتفاق الدولي للكاكاو في عام ٢٠١٠، ولوحظ أنه ينبغي للمنظمة أن تسعى إلى المحافظة على تقليد المشاركة في المفاوضات بشأن السلع الأساسية. غير أنه لوحظ أنه ينبغي تحسين متابعة التعاون التقني وغيره من الخدمات الاستشارية التي يقدمها الأونكتاد حتى تتمكّن البلدان من الاستفادة منها استفادة كاملة. وأُبرز تنظيم قطاع القطن بوصفه من المجالات التي يمكن أن تستفيد البلدان النامية من خبرة الأونكتاد فيها، خاصة فيما يتعلق بسياسة المنافسة.

٤٤- ولاحظ عدة مشاركين بقلق أن عملية تعيين رئيس الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية لم تبلغ نهايتها رغم مرور أكثر من سنة. وتم التشديد على أهمية إنهاء هذه العملية بسرعة في سياق العملية الجارية لإعادة هيكلة الوحدة. وأجابت الأمانة بالقول إن مسألة

تعيين رئيس للوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية ستُحل عما قريب؛ وإنه تم الفراغ من إجراء المقابلات وهي الآن قيد البت. وتم أيضاً الإعلان عن مناصب شاغرة أخرى في الوحدة. وسيتم ملؤها على وجه السرعة حتى يزوَّد قسم بحوث وتحليلات السلع الأساسية بالعدد الكامل من الموظفين.

٤٥- وأحاط المجلس علماً بتقرير الأمانة بشأن برنامج الأونكتاد للسلع الأساسية، وطلب إلى الفرقة العاملة أن تبدأ النظر في ذلك التقرير بشكل مفصَّل، وطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يبذل كل ما في وسعه من أجل تعيين رئيس الوحدة وملء الشواغر الأخرى في المجموعة في أقرب وقت ممكن.

رابعاً - مسائل أخرى

(البند ٤ من جدول الأعمال)

مشاركة منظمات المجتمع المدني

٤٦- قرر المجلس أن يُستعاض في عام ٢٠١٠ عن جلسة الاستماع السنوية مع منظمات المجتمع المدني بندوة الأونكتاد العامة التي نُظمت في أيار/مايو ٢٠١٠. وقرر المجلس كذلك تمكين منظمات المجتمع المدني المعتمدة لدى المجلس للمشاركة في جلستي الاستماع مع منظمات المجتمع المدني لعامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ من المشاركة في الجلسات العامة التي سيعقدها المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

خامساً - تقرير المجلس عن أعمال دورته التنفيذية الخمسين

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٧- أذِن مجلس التجارة والتنمية للمقرِّر باستكمال التقرير عن دورته التنفيذية الخمسين.

المرفق

الحضور[1]

١- حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:

الاتحاد الروسي
إثيوبيا
إسبانيا
إسرائيل
إكوادور
ألمانيا
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
إيران (جمهورية - الإسلامية)
إيطاليا
باراغواي
البحرين
البرازيل
البرتغال
بلجيكا
بنغلاديش
بنن
بوتسوانا
بوروندي
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
تشاد
توغو
الجزائر
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية التشيكية
الجمهورية الدومينيكية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جنوب أفريقيا
رومانيا
زمبابوي
سنغافورة
السنغال
سوازيلند
السودان
سويسرا
شيلي
الصين
العراق
عمان
غانا
غواتيمالا
فرنسا
الفلبين
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
فنلندا
فييت نام
قبرص
قيرغيزستان
الكرسي الرسولي
كمبوديا
كندا
كوبا
كوت ديفوار
كينيا
لكسمبرغ
ليسوتو
مالي
ماليزيا
مدغشقر
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
ناميبيا
النمسا
نيبال
الهند
هندوراس
هنغاريا
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليونان

(١) للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة TD/B/EX(50)/Inf.1 على الموقع:
www.unctad.org/Templates/meeting.asp?intItemID=1942&lang=1&m=19198&info=doc

٢- وحضرت الدورة بصفة مراقب:

فلسطين

٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثَّلة في الدورة:

مجموعة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ

الاتحاد الأفريقي

وكالة المعلومات والتعاون في مجال التجارة الدولية

الاتحاد الأوروبي

المنظمة الدولية للفرانكوفونية

٤- وكانت هيئات الأمم المتحدة التالية ممثَّلة في الدورة:

اللجنة الاقتصادية لأوروبا

مركز التجارة الدولية المشترك بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية

٥- وكانت الوكالات المتخصصة التالية والمنظمات ذات الصلة ممثَّلة في الدورة:

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

منظمة التجارة العالمية

٦- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثَّلةً في الدورة:

الفئة العامة

مهندسو العالم

IQsensato

الرابطة العالمية للمتدربين والزملاء السابقين في الأمم المتحدة

الفئة الخاصة

مركز التجارة الدولية من أجل التنمية

٧- وشارك في الدورة الأعضاء في فريق المناقشة الآتية أسماؤهم :

السيدة لينا موهوهلو، محافِظة بنك بوتسوانا

السيد أولو أجاكاييه، مدير البحوث في الاتحاد الأفريقي للأبحاث الاقتصادية، نيروبي

السيد آكبان إيكبو، المدير العام لمعهد غرب أفريقيا للإدارة المالية والاقتصادية، لاغوس